Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (98) المجلد (4) كانون الأول

اليابان وأزمة النفط 1973-1974

م.م أحمد علي منصور
ا.د عبد الرحمن ادريس صالح البياتي
جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية
Email: rahaman albeaty @gmail.com

Abstract

The decision of the Arab Oil-exporting countries in October 1973 to use oil as a political pressure weapon in order to find a peaceful settlement of the Arab-Israel conflict, and to cut off the supply of oil to unfriendly countries, caused a global energy crisis, the effects of which extended to most of the oil-consuming countries, including Japan, for its main dependence on Arab oil and the decision of the Arab countries Classifying it as one of the unfriendly countries, to confront this crisis, the Japanese government sought to adopt a balanced position by declaring its support for the Arab position on the one hand, and appeasing the United States of America on the other hand, and contributed to the high rates of inflation, the rise in prices, and the decline in the Japanese economic growth rate in 1974 For the first time since the end of World War II, Japanese public opinion escalated towards the government and the ruling Liberal Democratic Party, and this was embodied in the decline in the party's popularity and seats in the House of Councilors elections in 1974, and the criticisms leveled at Japanese Prime Minister Tanaka Kakui, which forced the latter to resign .

Published:

Keywords: اليابان ،النفط ،ازمة

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

احدث قرار الدول العرَبِيَّة المصدرة للنفط في تشرين الأوَّل عام 1973، باستخدام النفط سلاحًا سياسيًا ضاغطًا من اجل ايجاد تسوية سلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ، وقطع إمدادات النفط عن الدول غير الصديقة أزمة عالمية للطاقة ، امتدت اثارها إلى معظم الدول المستهلكة النفط منها اليابان لاعتمادها الرئيسي على النفط العربي وقرار الدول العرَبِيَّة تصنيفها من الدول غير الصديقة ، لمجابهة تلك الازمة سعت الحكومة اليابانِيَّة لانتهاج موقف متوازن من خلال اعلان عن دعمها الموقف العربي من ناحية ، واسترضاء الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية اخرى ، واسهم في ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع الاسعار ، فضلا عن تراجع معدل النمو الاقتصادي الياباني في عام 1974 للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالَمِيَّة الثانية، حتى تصاعد غضب الراي العام الياباني تجاه الحكومة والحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم ، وتجسد ذلك في تراجع شعبية الحزب وقلة مقاعده الحزب في انتخابات مجلس المستشارين في عام 1974 ، وقادت الانتقادات التي وجهت لرئيس الوزراء الياباني تاناكا كاكوي ، الى استقالته في نهاية المطاف .

المقدمة

تأتي اهمية هذا البحث كونه يتناول ازمة النفط واثرها على الاوضاع العامة في اليابان لاسيما الاقتصادية ، اذ شهدت اليابان تراجعا في معدل النمو الاقتصادي الياباني في عام 1974 ، للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالَمِيَّة الثانية ، و زيادة التضخم وارتفاع الاسعار، ولم تقتصر اثار الامة على الاوضاع الاقتصادية ، بل امتدت الى الاوضاع السياسية ، اذ اسهمت في تراجع شعبية الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان آنذاك ، و دفعت رئيس الوزراء تاناكا كاكوي للاستقالة.

قُسِّمَ البحث على ثلاثة محاور تسبقها مقدمة وتعقبها خاتمة ، درس المحور الاول اندلاع ازمة النفط ، وموقف الحكومة اليابانِيَّة منها ، والذي تمثل في انتهاج دبلوماسية النفط التي سعت من خلالها الحكومة اليابانِيَّة الى اجراء اتصالات دبلوماسية مباشرة مع منتجي النفط من الدول العربية ، في حين تطرق المحور الثاني إلى الاثار الاقتصادية لازمة النفط على الاقتصاد الياباني ، تراجع معدل النمو الاقتصادي الياباني في عام 1974 للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالَمِيَّة الثانية و زيادة التضخم وارتفاع الاسعار ، أما المحور الثالث فقد ركز على مناقشة تأثير أزمة النفط الَّتي عل انتخابات مجلس الشيوخ الياباني التي شهدت تراجعا واضحا لمقاعد الحزب الليبرالي الديمقراطي ، ودفع رئيس الوزراء تاناكا كاكوي للاستقالة، واعتمد البحث على مجموعة المصادر ذات العلاقة بالموضوع كانت تعود إلى جهات مختلفة من حيث التوجهات ، تأتي في مقدّمتها الرسائل والأطاريح الجامعِيَّة ،فضلا عدد من الكتب ، والبحوث والدراسات باللغة الانكليزية ذات العلاقة بالموضوع.

حرب عام 1973 وقرار الحظر النفطي العربي

شنَّ الجيش المصري والسوري هجومهم المفاجئ يوم السادس من تشرين الاول، عام 1973 واستطاعوا في اليوم الأول اجتياح الحواجز الدفاعية الاسرائيلية على جبهتي سيناء والجولان، وذلك ما أكد أنَّ هناك اتفاقا مصرياً-سورياً لبدء الهجوم في وقت واحد، بدأ الهجوم المصري في الساعة الثانية وخمس دقائق من بعد ظهر يوم السبت الموافق 6 تشرين الأول، في الوقت الذي كان الاسرائيليون يحتفلون فيه بعيد الغفران، عندما بدأت حوالي مائتين طائرة مصرية عبور قناة السويس متوجهة الى عمق سيناء، إذ قصفت ثلاث قواعد جوية في سيناء، وكذلك قصفت مواقع لصواريخ مضادة للطائرات، وفي تمام الساعة الثانية والعشرين دقيقة بدأت عملية عبور خمس فرق مصرية من المشاة الى الضفة الشرقية من قناة السويس، وذلك على اثني عشرة دفعة، ورُفع أول علم مصري على الضفة الشرقية للقناة من قبل قوات الجيش المصري جنوب مدينة بور سعيد، بعد ساعة و23 دقيقة من بداية المعركة، واستمرَّت عملية العبور حتى تمَّت السيطرة على خط بارليف الحصين[1] وذلك في اليوم الأول للقتال، وتوغَّلت القوات المصرية داخل سيناء لمسافة 10-15 كيلومتر أَمَّا الوضع على الجبهة السورية فكان مماثلا للجبهة المصرية، ففي الساعة الثانية وخمس دقائق من يوم السادس من تشرين الاول عبرت مجموعات من الطائرات السورية، تقدَّر بحوالي مئة طائرة، خطَّ وقف اطلاق النار عام 1967، وفتحت المدافع السورية ، التي عددها حوالي ألف مدفع، نيرانها على مواقع القوات الاسرائيلية في الجولان، واندفعت الموجة الاولى من الدبابات، وناقلات الجنود المدرعة نحو خط الون الحصين، وقد حقق الهجوم السوري على قطاعي فرقتي المشاة الميكانيكيتين الخامسة والتاسعة في جنوبي الجولان نجاحات أولية سريعة. إذ تمكَّنت القوات السورية والعراقية من اختراق خط الدفاع الاسرائيلي الى نحو 20 كيلومتراً داخل هضبة الجولان، حتى أصبحت القوات السورية والعراقية على مشارف بحيرة طبريا أكد ذلك أمين هويدي رئيس جهاز الاستخبارات المصرية قائلا كُلُّنا يعلم أنّ سورية قدَّمت الكثير وضَحَّت في الواقع كثيرا من أجل الدفاع عن الجبهة[2].

قرَّرت الدول العرَبِيَّة المصدرة للنفط الأوابك خلال المؤتمر الَّذي انعقد في الكويت في السابع عشر من تشرين الأوَّل عام 1973 تخفيض إنتاج النفط بنسبة خمسة بالمائة شهريا هَدَّدَت بمزيد من التخفيض إذا لم تنسحب القوات الاسرائيلية من الأراضي الَّتي احتلّها خلال حرب عام 1967،وفي 21تشرين الأول1973 أعلنت كلٌّ من الكويت وقطر والبحرين والامارات العربية المتحدة قطع نفطها نهائيا عن الولايات المتحدة، وذلك بعد ساعات من إعلان السعودية والجزائر في 20 تشرين الاول 1973 قطع تصديره عنه لم تكتَفِ الدول العرَبِيَّة بذلك، ففي اجتماع وزراء النفط العرب في المُدَّةِ بين الرابع والخامس من تشرين الثاني من العام نفسه تخفيض الإنتاج النفطي بنسبة 25 بالمائة فضلاً عن تشديد الحظر على الولايات المُتَّحِدَة الأمرِيكِيَّة وحلفائها مع ضمان إمداد الدول الصديقة بحاجتها من النفط الخام[3].

شكل إعلان أوابك عن خفض الإمدادات النفط عن اليابان بعد تصنيفها من قبل الدول العرَبِيَّة بوصفها من الدول غير الصديقة صدمة كبيرة للحكومة اليابانِيَّة التي بلغ استهلاك النفط 5.46مليون برميل في اليوم في عام 1973 ، و شكل النفط نحو 75 من إجمالي استهلاك الطاقة في اليابان، وكان نحو 72 بالمائة من ذلك النفط مستورد من المنطقة العرَبِيَّة (4).فضلا عن قرار

شركات النفط الكبرى ، التي كانت أكبر موردي النفط ، تخفيض إمدادات النفط بنسبة 25-35 في المائة للشركات غير المنتسبة ، بحجة القوة القاهرة على أساس أن أوابك أمرتهم بخفض الإنتاج.، التي كانت موردًا لغير المنتسبين ، وهو ما اثار قلق الحكومة اليابانِيَّة بشان قدرة الشركات اليابانِيَّة ، بما في ذلك شركات التكرير على تعويض خسارة الإمدادات التي تسببتها الشركات الكبرى يضاف الى ذلك لم تكن الحكومة اليابانِيَّة قدرة على معرفة هل الاقتصاد الياباني قادرًا على دفع فواتير النفط المتضخمة [5].

جاء اختيار البلدان العرَبِيَّة المصدرة للنفط اليابان لإجبارها على المزيد من الالتزام بالقضية العرَبِيَّة بسبب اعتمادها الثقيل للنفط على منتجي النفط العرب ، وفي 19 تشرين الأول عام 1973، دعا السفراء العرب في طوكيو وزير الخارجية الياباني أوهيرا ماسايوشي [6] Ohira Masauoshi بشكل [1]مشترك لمطالبة اليابان بقطع علاقاتها مع اسرائيل ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، بدوره ذكّر أوهيرا السفراء بدعم اليابان للقرار 242 ، وتعهد بمواصلة الجهود لتنفيذه(7) .

أدَّى تَرَدُّد الحكومة اليابانِيَّة في تبَنِّي سياسة مُؤَيِّدَة للعرب إلى زيادة استياء الراي العام الياباني والذي طالب بأغلبية ساحقة من الحكومة اليابانِيَّة التعبير بوضوح عن دعمها للقضية العرَبِيَّة. وهو ما أثار قلقَ رئيس الوزراء تاناكا كاكوي[8] Kakaiu Tanaka لأنَّ الحزب الليبرالي الديمقراطي بحاجة إلى كسب الرأي العام للفوز في انتخابات مجلس المستشارين [9]المقرَّرة في تموز 1974، في الوقت نفسه كان لدى الحكومة اليابانِيَّة مخاوف بشأن الأمن القومي والاقتصادي الياباني الَّذي اعتمد إلى حَدٍّ كبيرٍ على الولايات المُتَّحِدَة وكان ذلك الموقف واضحًا من خلال قراره بمواصلة تزويد القوَّات الأمريكِيَّة بالنفط في اليابان على الرغم من أنَّ اليابان كانت تواجه نقصًا حادًّا[10]، كما أدَّت أزمة النفط إلى تأجيج صراع داخلي بين وزارة الخارِجِيَّة اليابانِيَّة الَّتي كانت ترغب في الوقوف على الحياد وبين وزارة الصناعة والتجارة الدولِيَّة الَّتي كانت تدعو إلى الانفتاح على العرب وإقامة علاقات تعاون معهم[11]، كما سعت الحكومة اليابانِيَّة إلى تهدئة الرأي العام الياباني وتخفيف العداء العربي من خلال رفع قيمة المساعدات المالِيَّة اللاجئين الفلسطينِيّين إلى خمسة مليون دولار في عام 1974[12].

ضغطت الادارة الأمريكية على الحكومة اليابانِيَّة لعدم اتخاذ موقف مؤيد للدول العربية وبناء على ذلك وصل مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر [13] Henry Kissinger إلى اليابان في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1973 ، خلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الياباني حَذَّرَ هنري كيسنجر رئيس الوزراء الياباني من أنَّ تَبَنِّي سياسة مؤيِّدَة للعرب من شأنها الإضرار بالعلاقات الأمريكِيَّة اليابانِيَّة[14]بدوره رَدَّ تاناكا أنَّ الوضع الحالي سيؤدِّي إلى انخفاض تزويد النفط إلى اليابان بنسبة خمسة بالمائة، بإمكان الولايات المُتَّحِدَة تعويض اليابان عن نقص النفط، وقد رَدَّ هنري كيسنجر قائلاً: إنَّه ليس بإمكان بلاده وقد أجاب تاناكا بأنَّ على الحكومة

[1]

اليابانِيَّة أن تسعى وراء مصالحها الوطنِيَّة الخاصَّة، هكذا باختصار أراد هنري كيسنجر أن تتحمَّل اليابان أزمة النفط دون مساعدة أمرِيكِيَّة مع الحفاظ على موقف قوي تجاه الدول العرَبِيَّة[15].

من خلال ما تقدّم يُمكن القول إنَّ اجتماع رئيس الوزراء الياباني مع هنري كيسنجر كان تأثيرًا مهمًّا على قرار الحكومة اليابانِيَّة المؤيّدة للدول العربية بسبب خوف الحكومة اليابانِيَّة من استغلال أحزاب المعارضة القَضِيَّة لمهاجمة الحكومة وتحميلها مسؤولة عن زيادة مؤشر أسعار السلع فضلاً عن عدم تقديم الإدارة الأمرِيكِيَّة ضمانات للحكومة اليابانِيَّة بشأن إيجاد حَلّ لأزمة النفط.

أعلنت الحكومة اليابانِيَّة موقفها المؤيّد للعرب عندما أصدر الأمين العام لمجلس الوزراء الياباني نيكايدو سوسومو[16] Susumi Nikaido تصريحًا في الثاني والعشرين من تشرين الثاني عام 1973 أعلن فيه تأييد الحكومة اليابانِيَّة جميع قرارات الأمم المُتَّحِدَة الَّتي تدعو إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير ودعت الحكومة الإسرائيلِيَّة الالتزام بالمبادئ التالية:

عدم جواز الاستيلاء على الأراضي واحتلالها بالقوَّة.

انسحاب القوَّات الاسرائيلية من جميع الأراضي المحتلَّة في حرب 1967 وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي المرقم 242 [17].

احترام سلامة وأمن أراضي جميع دول المنطقة.

الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

وعلى الرغم من أنَّ البيان كان بمثابة نقطة فاصلة في سياسة اليابان تجاه القَضِيَّة الفلسطينِيَّة إلاَّ أنَّ البعض عَدَّ البيان من الناحية القانونِيَّة مجرد وجهة نظر شخصِيَّة لأنَّهُ لم يَتمّ تمريره من خلال البرلمان الياباني[18]. في حين يرى البعض الاخر بان هدف البيان لمناشدة وتهدئة الراي العام الياباني في مواجهة تداعيات أزمة النفط ، وفي الحقيقة يمكن القول ان البيان لم يكن يعكس موقف حقيقي مؤيد للعرب بسبب عوامل عدة منها [19]

أولاً: اعتمد الأمن القومي الياباني على القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة على الأراضي اليابانِيَّة ، مما جعلها أكثر عرضة للنفوذ الأمريكي .

ثانيا: اعتبر رئيس الوزراء تاناكا وزارة الخارجية أن الولايات المتحدة وحدها هي التي تملك القدرة على حل الصراع العربي - الاسرائيلي ، فضلاً عن الحظر النفطي ، وأن مبادرة واشنطن لتنظيم جبهة المستهلك تتوافق مع مصلحة اليابان

ثالثًا: أظهرت رغبة اليابان في المساهمة بنشاط أكبر في العالم غير الشيوعي أيضًا توجهها المؤيد للولايات المتحدة في سياستها في المنطقة العربية .

لم يغير بيان الحكومة اليابانِيَّة الصريح للقضية العربية في البداية تصنيف اليابان بوصفها من الدول غير الصديقة ، ففي اجتماع منظمة أوابك في 26-28 تشرين الثاني عام 1973، رفض الاعضاء تغيير موقف اليابان غير الودي ، إلا أن الاعضاء تراجعوا عن خفض الإنتاج بنسبة 5٪

المخطط له في كانون الاول من العام نفسه، و شكل قرار اجتماع أوابك خبيه آمل للحكومة اليابانِيَّة ، وأصبحت السياسة اليابانِيَّة بعد اجتماع منظمة أوابك في 26-28 تشرين الثاني تجاه المنطقة العربية ذات شقين فمن جهة ، حافظت اليابان على دعمها العلني للقضية العربية من ناحية أخرى ،واستمرت في دعم السياسية الأمريكية تجاه المنطقة العربية اذا كانت على قناعة بان حل النزاع العربي - الاسرائيلي هو السبيل الوحيد لإنهاء أزمة النفط وأن اليابان بحاجة إلى دعم الولايات المتحدة الامريكية [20].

قرَّرَت الحكومة اليابانِيَّة في العاشر من كانون الأوَّل عام 1973 إرسال نائب رئيس الوزراء تاكيو ميكي[21] Takeo Miki مبعوثًا إلى بعض الدول واهمها العرَبِيَّة لشرح السياسِيَّة اليابانِيَّة الجديدة، وخلال الجولة زار تاكيو ميكي ثماني دول هي الإمارات العرَبِيَّة المُتَّحِدَة والمملكة العرَبِيَّة السعودِيَّة ومصر والكويت وقطر وسوريا والعراق وإيران، ناقش خلاله آفاق التعاون الاقتصادي بين اليابان والدول العرَبِيَّة، لاسيما في مجال النفط كان أبرز ما في الجولة زيارة مصر في منتصف كانون الأوَّل عام 1973، إذ أصدر بيانًا مشتركًا مع الرئيس المصري أنور السادات[22] دعا فيه إلى انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي الَّتي احتلتها خلال حرب حزيران عام 1967في لقاء مع الملك السعودي فيصل بن عبد العزيز ال سعود [23]ادعى ميكي ان تخفض إمدادات النفط تسهم في تقويض موقف اليابان في محاربة الشيوعية ودوره اكد فيصل بن عبد العزيز ال سعود بانه سيبذل جهودًا كبيرة لتأمين الكمية الضرورية من النفط لصديقنا اليابان كما استخدام تاكيو ميكي خلال زيارة للدول العرَبِيَّة ورقة مساومة من خلال زيادة حجم المساعدات اليابانِيَّة إلى الدول العرَبِيَّة، فقد تَعَهَّدَ بتقديم 38 مليار يَنٍّ في شكل ائتمانات لمصر لتوسيع وإصلاح قناة السويس[24] و27.7 مليار يَنٍّ في شكل ائتمانات حُكومِيَّة و20.2 مليار يَنٍّ في شكل قروض خاصَّة لسوريا لبناء مصافي نفط(25).

حَقَّقَ التحوُّل في السياسِة اليابانِيَّة تجاه العرب نتائجه ، عندما أصدر وزراء خارِجِيَّة النفط العرب في ختام اجتماعهم الَّذي عُقِدَ بين الرابع والعشرين والخامس والعشرين من كانون الأوَّل عام 1973 معاملة اليابان كدولة صديقة وأعفاها من جميع التخفيضات المُقرَّرَة عليها، وذلك رغبة في حماية الاقتصاد الياباني، كما أعلنت أوابك أنَّها ستلغي التخفيض المُقَرَّر بنسبة 5 في المائة المُقَرَّر إجراؤه في كانون الثاني من العام نفسه وبدلاً من ذلك ستزيد الإنتاج بنسبة 10 في المائة وفي الوقت نفسه حَثَّ وزراء النفط اليابان على مواصلة سياستها المؤيِّدَة[26] على الرغم من الحكومة اليابان رفضت طلب الدول العرَبِيَّة قطع العلاقات مع اسرائيل اذا لم تستطع اليابان التضحية بعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل حتى من أجل النفط ، لأنها تعتمد ، من ناحية ، على النفط العربي ، ومن ناحية أخرى لديها علاقات تجارية وثيقة مع الشركات اليهودية في التجارة الخارجية والتمويل الدولي وفي السادس والعشرين من كانون الأوَّل عام 1973 ، على الرغم من وجود احتمال أن يبدو الخطاب الداعم للولايات المتحدة الامريكية معاديًا للعرب ، أصدر مجلس الوزراء الياباني بيانًا دعا فيه علاقة منسقة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لحل ازمة النفط ، كما شدد البيان على رغبة الحكومة اليابانية المساهمة بنشاط في تحقيق ذلك الهدف[27] .

دفعت أزمة النفط الأولى الحكومة اليابانِيَّة للتدخل بشكل مباشر لدعم شركاتها الخاصة في شراء النفط وتعزيز علاقاتها مع اللدان العربية المنتجة للنفط لذلك بدأت الحكومة في إجراء اتصالات مباشرة مع منتجي النفط لتزويد اليابان بالنفط. بدأت ما يسمى بدبلوماسية النفط وفي أوائل كانون الثاني عام 1974 زار وزير الخارِجِيَّة السابق زينتارو كوساكا [28] Zentaro Kosaka ثماني دول أخرى في الشرق الأوسط ووعد بتقديم 12 مليار يَنٍّ في شكل ائتمانات للجزائر و30 مليار لكل من الأردن والمغرب والسودان لدعم مشاريع الاتصالات السلكِيَّة واللاسلكِيَّة[29]،في كانون الثاني 1974 زار وزير التجارة الدولِيَّة ياسوهيرو ناكسوني Yasuhiro Nakasone[30] إيران أكبر مورّد للنفط إلى اليابان والعراق ووَقَّعَ اتِّفاقيَّات تعاون اقتصادي معهم. وَعَدَت إيران بتزويد 160 مليون طنّ من النفط على مدى السنوات العشر المقبلة مقابل تعهد اليابان بتقديم قرض بقيمة مليار دولار لمشروع مصفاة نفط في ايران كما تَعَهَّدَت اليابان بتقديم 1,5 مليار دولار كائتمان للعراق لبناء الأسمدة وغيرها من المصانع، الَّذي وافق أيضًا على إمداد اليابان بالنفط الخام والمنتجات وغاز البترول المسال كما سعت الحكومة اليابانية لتامين مصادر الطاقة لاسيما النفط عن طريق الدخول في مفاوضات مع الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي عام 1974 أبرمت اليابان اتفاقية نفطية مع الصين [31].

تداعيات أزمة النفط على الاوضاع الاقتصادية في اليابان

تركت أزمة النفط آثارها على الاقتصاد الياباني فقد أدَّى تضاعف أسعار النفط بعد قرار منظمة الأوبك من 2,18 دولار المُسَجَّل في شباط 1971 إلى 5,12 دولار في تشرين الأوَّل 1973 ثم إلى 11,65 دولار في كانون الثاني 1974 إلى ارتفاع قيمة واردات اليابان من النفط الخام من 6,72 مليار دولار في عام 1973 إلى 21,2 مليار دولار في عام انخفاض الطلب المحلِّي، تراجع معدل النمو الاقتصادي الياباني في عام 1974 للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالَمِيَّة الثانية، كما أسهمت ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة حجم الواردات اليابانِيَّة مِمَّا أدَّى إلى عجز تجاري بلغ ذروته في عام 1974 أكثر من 6 مليارات دولار، فقد زادت الواردات في عام 1974 مقارنة بعام 1973 بنحو 24 مليار دولار[32]، أدَّى ارتفاع أسعار السلع بنسبة 18 بالمائة إلى حدوث تَضَخُّم وهو ما انعكست آثاره على ارتفاع الأجور بنسبة 33 بالمائة وفقدت العديد من الشركات قدرتها على دفع الأجور الأمر الَّذي أدَّى إلى انخفاض المعدَّل الفعلي للوظائف المتاحة الَّذي ظَلَّ ثابتًا خلال المدة 1967 – 1974 إلى النصف تقريبًا في نهاية عام 1974، كما تراجع مُعَدَّل صافي الربح إلى أدنى مستوى بعد الحرب العالَمِيَّة الثانية، اذ انخفض إلى أَقَلَّ من 1٪ في قطاع الصناعة[33].وذلك ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (1) يوضح نسبة التغير في الناتج القومي الاجمالي لليابان بالمقارنة مع الدول الرأسمالية بين عامي 1973-1974 [34]

السنة	اليابان	الولايات المتحدة الامريكية	المانيا الغربية	بريطانيا	فرنسا	هولندا
1973	%6.5	%5.9	%5.3	%6.3	%6.5	%4.2
1974	%1.8	%2.1	%4	%3.4	%3.9	%2.0

من خلال قراءة الجدول اعلاه نلحظ ان اليابان جاءت في المرتبة الثانية بعد المانيا الغربية في مدى تأثر انتاجها القومي بأزمة النفط ، مما ادى الى ارتفاع نسبة التضخم في اليابان حتى بلغ 24.5% في نهاية عام 1974 وذلك ما يعكس لنا شدة تأثير ازمة النفط على الصناعة اليابانية .

اتَّخَذَت الحكومة اليابانِيَّة عِدَّةَ تدابير لتقليل اعتمادها على النفط، وللحَدِّ من خطورة الموقف تَمَّ اتِّباع سياسة تقشُّف وإقرار مشروعي قانون الاستقرار في أسواق المنتجات النفطِيَّة، واستقرار الحياة العامة في كانون الأوَّل من عام 1973 للحد من التضخُّم، وسمح القانون الأوَّل للحكومة بفرض قيود وتقنين استخدام النفط بأسلوب مشابه للتدابير المُتَّخَذَة في حالة الحرب وهيَّأ القانون الثاني النظام للسماح بالرقابة على ضروريات الحياة الأخرى بدلاً من المنتجات النفطِيَّة، وبدا الأمر وكأنَّهُ عودة لضوابط التقنين في أيَّام الحرب، ذكرت التقارير تعليقاً لنائب رئيس الحزب الليبرالي الديمقراطي اتسوسابورو شينا Etsusaburo Shina[35] ذكر فيه أن مثل ذلك الإجراء كان يمثل الخيار الأخير الذي ينبغي القيام به وإن أي صانع قرار كان من الممكن أن يتخذ القرار نفسه، إن مجرد التفكير في ذلك يمكن النظر اليه كمؤشر على خطورة الأزمة في الدوائر الحكومية ، كما عمدت الحكومة اليابانِيَّة الى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للحد من التضخم أهمها الإعلان عن سياسة زيادة الأجور بنسبة 33% لتعرض الاقتصاد الى ضغوط تضخمية. ومثال اخر عن تأثير ذلك التغير المفاجئ في المناخ الاقتصادي يمكن ملاحظته في إصلاح برنامج تأمين البطالة، اذ كان هناك نقص في الأيدي العاملة مما يعني عدم وجود بطالة حتى عام 1973، وكان هناك وفرة نقدية في حسابات التأمين ضد البطالة وتم اقرار البرنامج بعد إصلاح فقرة مهمة، وهي أنه في حالة الركود تقوم الحكومة بتسمية الصناعات والشركات الأكثر تضرراً لدفع نصف رواتب العمال من الشركات التي أغلقت مؤقتاً، وثلثي رواتب عمال الشركات الصغيرة، وتلك الأموال يتم دفعها من صندوق التأمين ضد البطالة بعد إجراء الإصلاحات على البرنامج. كما اتخذت الحكومة اليابانِيَّة على الفور تدابير لتقليل اعتمادها على النفط لقد حسنت الكفاءة لاسيما في تقنيات توفير الطاقة لقد أدى إلى ترشيد الصناعات ونقل بعضها إلى الخارج وزاد من التركيز على تطوير الصناعات منخفضة الاستهلاك للطاقة ، ولاسيما الصناعات الخدمية و عالية الطاقة في اطار جهود الحكومة اليابانِيَّة للتخفيف من اثار الازمة اتخذت الحكومة اليابانِيَّة مجموعة من الإجراءات منها خفض أجور العمل واطلاق مجموعة كبيرة من السياسات المتعلقة بالطاقة وحثت المواطنين على الاقتصاد بمصادر الطاقة وتشجيع التخزين والبحث عن

مصادر بديلة الطاقة بدلا من النفط وتشجيع صناعة السيارات كما أصدرت الحكومة كَمِّيَّة غير مسبوقة من السندات الوطنِيَّة للتخفيف من خسارة الطلب الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط ورفع معدل نموّ الناتج القومي الإجمالي[36].

تداعيات السياسية لازمة النفط واستقالة حكومة تاناكا كاكوي عام 1974

قرَّرّت النقابات العُمَّالِيَّة في اليابان في شباط عام 1974 القيام بإضرابات عامَّة كان هدفها المطالبة بزيادة الأجور لأعضاء النقابات واحتاجا على قضايا التضخُّم والتكتُّلات غير القانونية وارتفاع الأسعار، هدَّدَت تلك النقابات بالإطاحة بالحكومة اليابانِيَّة إذا لم تلبِّ تلك المطالب، وفي الحادي والعشرين من شباط التقى رئيس الوزراء تاناكا بقادة الاتِّحادات الكبرى وطلب منهم تقييد مطالبهم المتعلِّقة بالأجور، وخلال الاجتماع شَدَّدَ تاناكا كاكوي أنَّ النقابات مسؤولة جُزئِيًّا عن ارتفاع الأسعار لكن في النهاية اضطرَّ تاناكا إلى الموافقة على زيادة في الأجور بلغت حوالي 32٪[37].

سعت المعارضة اليابانِيَّة إلى الاستفادة من التضخُّم في الأسعار الناتج عن أزمة النفط 1973-1974 والانخفاض الحادّ في شَعبِيَّة تاناكا بين الناخبين، لكسر أغلبِيَّة الأغلبِيَّة في الحزب الليبرالي الديمقراطي في انتخابات مجلس المستشارين المقرَّرَة في تموز، الأمر الَّذي من شأنه منح المعارضة حق النقض الفيتو على مشاريع القوانين الحُكومِيَّة ولم يَعُدْ بإمكان الحزب الليبرالي الديمقراطي استخدام أغلبِيَّتِهِ لتمرير تشريعات معارضة للمعارضة دون أخذ آرائهم في الاعتبار[38].

سعى رئيس الوزراء الياباني تاناكا كاكوي إلى إثارة قضايا لجذب انتباه الرأي العام الياباني عن قضايا التضخُّم وتدهور الأوضاع الاقتِصَادِيَّة في البلاد، وخلال جولته في بعض أنحاء البلاد حذر رئيس الوزراء من تنامي الافكار اليسارية الشيوعِيَّة في البلاد، كما أيَّد مشروع قانون لتحويل ضريح ياسوكوني(39)، شنتو في طوكيو إلى نصب تذكاري للحرب، على الرغم من القانون المقترح كان ينتهك الفصل الدستوري بين الدين والدولة، على ما يبدو سعى إلى كسب تأييد منظمات الجنود والضباط المتقاعدين، لكن محاولات تاناكا باءت بالفشل وظلَّت قَضِيَّة التضخُّم هي القَضِيَّة الوحيدة الَّتي تَمَحوَرَ حولها انتخابات مجلس المستشارين لعام 1974[40].

قام رئيس الوزراء الياباني تاناكا بحملة نشطة للفوز في انتخابات مجلس المستشارين المُقَرَّرَة في السابع من تموز عام 1974 وللحصول على دعم شعبي خلال الأزمة الاقتصادية إنفق مبلغٍ ضخمٍ من 50 إلى 100 مليار يَنّ (175 – 350 مليون دولار)، واحتجاجًا على ذلك استقال اثنانٍ من كبار أعضاء مجلس الوزراء اعترضوا على أنشطته من مناصبهم وهم تاكيو ميكي نائب رئيس الوزراء وتاكيو فوكودا [41] وزير المالِيَّة[42] بدورها شَنَّت أحزاب المعارضة اليابانِيَّة حول المصادر المالِيَّة الَّتي حصل عليها تاناكا وأشارت إحدى المجلات اليابانِيَّة إلى أنَّ تاناكا دفع رشوة 15 مليون دولار للحصول على رئاسة الحزب الليبرالي الديمقراطي ، في حين أوضحت صحيفة أخرى إلى أنَّهُ يمتلك عقارًا في طوكيو يبلغ سعره ثمانية مليون دولار ومنتجعًا سياحِيًّا بنفس القيمة، فضلاً عن الأراضي الَّتي حصل عليها أثناء خدمته في الحكومة، وبناء على ذلك بدا موقف

تاناكا السياسي بالتدهور بسب الحملات الإعلامِيَّة ضِدَّهُ، بدا ترجُّح الكفَّة لصالح أحزاب المعارضة للفوز في الانتخابات القادمة[43].

جرت انتخابات مجلس المستشارين في السابع من تموز عام 1974، وأسفرت عن حصول الحزب الليبرالي الديمقراطي على 126 مقعدًا أي نصف الأعضاء بالضبط[44]، أمَّا أحزاب المعارضة لاسيما حزب العدالة والتنمية، فقد زادت مقعدها من أحد عشر إلى عشرين مقعدًا في المجلس[45]، وقد أدَّى التراجع إلى حدوث خلاف داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي ، وقيام بعض أعضاء الحزب يوَجِّهُ النقد له، والضغط عليه من أجل تقديم استقالته كونه السبب المباشر عن تراجع شَعبِيَّة الحزب الليبرالي الديمقراطي [46].

نشرت إحدى الصحف اليابانِيَّة وتُدعَى بونجي شونجي[47] في عددها الصادر في تشرين الثاني عام 1974 تقريرًا استقصائِيًّا من 61 صفحة بعنوان السياسة والمال حول الثروة الشخصِيَّة لرئيس الوزراء تاناكا، وقد كان المسؤول عن تقديم المعلومات لصحيفة بونجي شونجي هو فوكودا تاكيو، المنافس السياسي الرئيسي لرئيس الوزراء الَّذي حصل عليها عندما كان وزيراً للمالِيَّة في حكومة تاناكا[48].

كشف إعلان تاناكا في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام 1974 عن نِيَّتِهِ الاستقالة(49) كرئيس للحزب ورئيس للوزراء عن صراع حاد داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي بين خلفائه المحتملين وهم وزير المالِيَّة أوهيرا ماسيوشي الَّذي كان يسيطر على أكبر عدد من الأصوات داخل الحزب والمرشح المفضل لتاناكا، تاكيو فوكودا الَّذي كان الوصيف خلف تاناكا في انتخابات الحزب الليبرالي الديمقراطي عام 1972[50]، ونهاية المطاف تَمَّ اختيار ميكي تاكيو رسميًا رئيسًا للوزراء في التاسع من كانون الأوَّل، قد كان سبب اختيار ميكي تاكيو قاعدة قوَّة قويَّة كَحَلٍّ وسط لتجنُّب الانقسام داخل الحزب الليبرالي الديمقراطي بسبب المنافسة الشديدة انتماء تاكيو ميكي إلى الجناح الليبرالي في الحزب والنزاهة الشخصِيَّة والشَعبِيَّة الَّتي يتمَتَّع بها لدى الناخبين ومواقفه السياسِيَّة المعتدلة كان من شأنها أن تساعد في تجديد مصداقِيَّة الحزب الليبرالي الديمقراطي[51].

من خلال ما تقدّم يُمكن القول أنَّ عِدَّةَ عوامل دفعت رئيس الوزراء الياباني تاناكا كاكوي لإعلان استقالته، كان أبرزها الانتقادات الَّتي تعرض لها لتاناكا من قادة الفصائل في الحزب الديمقراطي وتحميله مسؤوليَّة تراجع نتائج الحزب الليبرالي الديمقراطي ، لاسيما في انتخابات مجلس المستشارين يضاف الى ذلك المخالفات المالِيَّة الواضحة الَّتي ارتكبها تاناكا، والمطالبة بالإصلاح داخل الحزب المحافظ، وزيادة نفور الناخبين عن جميع الأحزاب السياسِيَّة، فضلاً عن الدور الَّذي لعبته الصحف اليابانِيَّة، لاسيما اليسارية الَّتي أسهمت في إثارة الراي العام الياباني تجاه ممارسات رئيس الوزراء الياباني.

الخاتمة والاستنتاجات

- دفعت أزمة النفط صانعي السياسة اليابانِيَّة لاتخاذ موقف متوازن بين السياسية الامريكية والدول العرَبِيَّة المصدرة للنفط ، بهدف تامين امدادات النفط ، على الرغم من ان المصالح العسكرية والاقتصادية ، اجبرت اليابان على التوافق مع سياسية الولايات المتحدة تجاه المنطقة العرَبِيَّة.
- هزت أزمة النفط الهيكل الاقتصادي الياباني ، و أدَّت الى تراجع معدل النمو الاقتصادي الياباني في عام 1974 للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالَمِيَّة الثانية.
- احدثت أزمة النفط أرباك كبير لاسيما داخل المشهد السياسي الياباني ، و أدَّت الى اختلاف في الآراء داخل الحكومة بشان طبيعة الموقف الذي يجب على الحكومة اتخاده لمواجهة الازمة، فضلا عن تضارب في المصالح بين القطاعات الصناعية في اليابان .
- اعطت أزمة النفط درس مهم للحكومة اليابانِيَّة ، ودفعتها لانتهاج استراتيجية جديدة لتامين إمدادات النفط ، وتنويع مصادر امداداتها من النفط .
- اسهمت أزمة النفط في اثارة غضب الرأي العام الياباني تجاه موقف الحكومة اليابانِيَّة من الازمة وجعلتها كبش فداء لاسيما بعد تأخرها في اتخاذ موقف مؤيد للدول العرَبِيَّة من أجل تهدئة غضب الراي العام الياباني .
- اجبرت أزمة النفط الحكومة اليابانِيَّة والدوائر الاقتصادية اليابانِيَّة الى ايلاء اهتمام اكبر ، واجراء المزيد من الاتصالات الدبلوماسية المباشرة مع الدول العرَبِيَّة المصدرة للنفط ، والبحث عن فرص للشركات اليابانِيَّة في مجال الطاقة في تلك البلدان.

2

الهوامش

(1) خط بارليف : هو الخط الدفاعي الذي انشاه الجنرال الإسرائيلي حاييم بارليف رئيس اركان الجيش الإسرائيلي وعد من الحصون التي يصعب اقتحامها بسبب استحكاماته الدفاعية الكبيرة و يتألف الخط من من 3 خطوط رئيسة، يتألف الخط الأول من 22 موقعا حصينا، ويأتي بعده الخط الثاني، والذي يبعد عن الخط الاول ما بين 300و500 متر، ثم يأتي الخط الثالث ويبعد ما بين 3و5 كيلومترات عن القناة ،للمزيد ينظر عبد الرزاق محمد اسود ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثالث ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ص918-919.

(2) جبار درويش جاسم ال بطيخ الشمري ، العلاقات السياسية المصرية – السورية 1966-1981 ، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، 2009، ص 172 .

(3) شيماء مسج سبكة الزيادي، النفط العربي الخليجي في سياسِيَّة الولايات المتحدة الأمريكِيَّة 1973-1980، رسالة ماجستير، كُلِّيَّة التَّربِيَة للبنات، جامعة بغداد، 2013، ص157 – 158.

(4) Wythe E Braden, Anatomy of Failure Japan U S S R Negotiations on Siberian P.74. ,Vol .5,No. 1, Winter, 1981, Oil Developments, The Fletcher Forum

(5) Kaoru Sugihara and J A Allan, Japans in the Contemporary Middle East, Rutledge, London and New York, 1993, P.69.

(6) أوهير ماسايوشي: سياسي ورجل دولة ياباني، ولد في عام 1910 في قرية شيكوكو في محافظة كاغاوا، من عائلة تمتهن الزراعة حرفة لها، بعد تخرُّجه من كلِّيَّة طوكيو التجاريَّة التحق في عام 1936 بوزارة الماليَّة، وفي عام 1952 انتخب عضوًا في البرلمان الياباني، شغل بين عامي 1962 – 1964 منصب وزير الخارجِيَّة ومنصب وزير الصناعة والتجارة الدوليَّة 1967 – 1970 ثُمَّ منصب وزير الخارجية بين عامي 1972 – 1974، ومنصب وزير الماليَّة بين عامي 1974 – 1976، تولى رئاسة الوزراء من السابع من كانون الأوَّل عام 1978 حتى وفاته في الثاني عشر من حزيران عام 1980، للمزيد ينظر:

Akio Watanabe, the prime ministers of postwar Japan 1945-1995, translation Robert D. Eldridge, Lexington Books, New York, 2016 ,PP.241 -254.

(7) William R Nester, Japan and the Third World Patterns Power Prospect, Palgrave Macmillan, New York, 1992, P. 211.

(8) تاناكا كوكوي : ولد في الرابع من أيار عام 1918، في عام 1943 اسس شركة تاناكا للإنشاءات بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى الحزب الديمقراطي التحرري، في عام 1948 انتخب عضو في مجلس النواب أصبح عام 1957 وزيراً للاتصالات والبريد وعام1965 وزيراً للمالية، في عام 1971 تولى منصب وزير التجارة الدولية بعدها تولى رئاسة الوزراء منذ عام1972 وحتى التاسع من كانون الأوَّل عام 1974، وكان ابرز انجازاته تطبيع علاقات اليابان مع الصّين الشعبِيَّة، وخطته في إعادة تشكيل الارخبيل الياباني استقال تاناكا من منصبه على اثر تعاطي الرشوة في قضِيَّة شركة اوكهيد

للطيران عام 1974 توفي في السادس عشر من كانون الأوَّل عام1993،عن عمر يناهز الخامسة والسبعون. ينظر:

James Babb, Tanaka the making of postwar Japan, Pearson Education Limited, England, 2000, p.461.

(9) مجلس المستشارين الياباني: هو الجزء الثاني من الهيئة التشريعيَّة في البرلمان المعروفة بالبرلمان الدايت، يتكوَّن من 242 مقعدًا ومدَّة العضوية فيه سِتُّ سنوات، يُنتَخَبُ نصف الأعضاء كلَّ ثلاثة سنوات، بينما يُنتَخَبُ نحو 100 عضوًا على مستوى التمثيل النسبي، بينما يُنتَخَبُ بَقِيَّة الأعضاء مباشرة، للمزيد يُنظر: بلال ياسين محمد الكساسبة، العلاقات اليابانِيَّة – الصينِيَّة منذ تطبيع العلاقات 1972-2010، رسالة ماجستير، كُلِّيَّة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2012، ص27 .

(10) Erika Tominaga, Japans Middle East Policy1972 -1974 Resources Diplomacy Pro American Policy and New Left, Journal Diplomacy and, Vol .28, No .4, 2017, P.689.

(11) علاء فاضل أحمد العامري، أزمة النفط عام 1973 في الصحافة اليابانِيَّة صحيفة ديلي يوميوري نموذجًا، بحث منشور ضمن كتاب أضواء على أرض الشمس، مشروع آشور بانيبال للكتاب، بغداد، 2018، ص102.

(12) سنان صادق حسن الزيدي، العراق واليابان دراسة تاريخِيَّة في علاقاتهما المعاصرة 1968 – 1979، مكتب أحمد الدباغ للخدمات الطباعيَّة، بغداد، 2017، ص157 – 158.

(13) هنري كيسنجر: سياسي ورجل دولة أمريكي ألماني المولد يهودي الدّيانة وُلِدَ في 27 آيار 1922م في مدينة فورث في إقليم بافاريا، في عام 1938م اضطر هو وعائلته لمغادرة المانيا بعد اضطهاد السّلطات النّازِيَّة لليهود، التحق بمعهد جورج واشنطن في نيويورك وحصل على الجنسِيَّة الأمريكيَّة عام 1948م، عمل بعدها مدرّسًا في جامعة هارفرد، بعد تولي نيكسون الرّئاسة اختاره ليكون مستشارًا لمجلس الأمن القومي، وبعد استقالة وزير الخارِجِيَّة الأمريكي وليم روجرز شغل كيسنجر منصبه واستمرَّ حتّى عام 1977، أدّى كيسنجر خلالها دورًا مهمًّا في سياسة الولايات المُتَّحِدَة الأمريكيَّة الخارِجِيَّة، وكان أبرز إنجازاته الانفتاح على الصّين، وعقد اتِّفاقِيَّة كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، للمزيد يُنظر: سلام فاضل حسّون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكي على الصّين 1969 – 1987، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 2012.

(14) Atsushi Yamakoshi, A study on Japans Faction to the 1973 Oil Crisis, Thesis oh Master, University of British Columbia, 1986, P. 22.

(15) Akitoshi Miyashita and Yoichiro Sato, Japanese Foreign Policy in Asia and the Pacific, Palgrave Macmillan, New york, 1992, P.107.

(16) نيكايدو سوسومو : ولد السادس عشر من تشرين الأوَّل عام 1909 في مدينة كاجوشيما ، درس في جامعة طوكيو الامبراطورية ، وفي عام 1946 انتخب عضوا في مجلس النواب الياباني ، يعد احد

المؤسسين للحزب الديمقراطي الليبرالي عام 1955 ، شغل عدة مناصب مجلس الوزراء الياباني 1966-1972 ، منها مدير وكالة تنمية هاكايدو ، ومدير وكالة العلوم والتكنولوجيا في عهد حكومة تاناكا كاكوي ، شغل منصب كبير امناء مجلس الوزراء الياباني ، شغل بعدها منصب الامين العام للحزب الديمقراطي 1981-1983، توفي شباط عام 2000 للمزيد ينظر :

J A A Stockwin, Dictionary of Modern . . . P.236.

(17)القرار 242 أصدره مجلس الأمن الدولي في 22 تشرين الثاني 1967، وينص على إنسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد عام 1967، والإقرار بسيادة كل دولة داخل حدود آمنة ومعترف بها، وقد رفضت إسرائيل هذا القرار، وللمزيد ينظر: سميح المعايطة، إعلان واشنطن في الميزان، المكتبة الوطنية، عمان، 1994، ص12؛ أما القرار(338)، فقد صدر في 22 تشرين الأول 1973، والذي يدعوا إلى وقف إطلاق النار بين العرب(وإسرائيل) والبدء بمفاوضات السلام، وللمزيد عن القرار ينظر: طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1982، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص80- 81؛ للمزيد ينظر نص القرارين 242، 338، حسن نافعة، مصر والصراع العربي- الإسرائيلي من الصراع المحتوم- إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 145-146.

(18) Kunio Katakara, Narrow options for apro Arab Shift Japan Reponses to the Arab Oil Strategy in 1973, Annals of Japan Association of Middle East, Vol. 1, 1986, p:50.

(19) Atsushi Yamakoshi, Op . Cit , P.22.

(20) Ibid, , P. 22.

(21) تاكيو ميكي : ولد في السابع عشر من آذار عام 1907، درس في جامعة ميجي في طوكيو، ثم حصل على الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة جنوب كاليفورنيا في لوس انجلوس عام 1966. دخل الدايت الياباني عام 1937، وفي انتخابات عام 1942، استطاع الفوز رغم معارضته للحكومة العسكرِيَّة برئاسة الجنرال هيديكي توجو، وبعد الفضائح المالية الَّتي تعرض لها جمنتو في أثناء رئاسة كاكوي تاناكا الحزب والحكومة منذ عام 1972، لاسيما فضيحة لوكهيد، تم اختياره رئيساً للحزب والحكومة لسمعته الجيدة، حاول ميكي اصلاح الحزب والتحقيق في فضيحة لوكهيد، لكنه واجه مقاومة عنيفة من قادة الفصائل أدَّت إلى اسقاطه في عام 1976، توفي في الرابع من تشرين الثاني عام 1988.

Harris M. Lentz, Heads of States and Governments A Worldwide Encyclopedia of Over 2300 Leaders, 1945 through 1992, 2nd ed, (New York: Roullcdge, 2013), P.461.

(22) محمد أنور السادات: ولد في الخامس والعشرين من كانون الأوَّل عام 1918 بمحافظة المنوفية، بعد إكمال دراسته الابتدائيَّة بمدرسة الأقباط في طوخ، التحق في عام 1935 بالكُلِّيَّة الحربية الَّتي تخرج منها عام 1938، شارك بعدها في ثورة تموز 1952 الَّتي أطاحت بالنظام الملكي في مصر شغل عِدَّة

مناصب، منها مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الأمَّة من عام 1960 – 1968 ونائبًا لرئيس للجُمهوريَّة وعضوًا بمجلس الرئاسة، في الخامس عشر من تشرين الأوَّل عام 1970 انتخب رئيسًا لجمهوريَّة مصر كان أبرز أعماله على الصعيد الداخلي هو انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، أمَّا على الصعيد الخارجي فقد وقع معاهدة السلام مع إسرائيل في كامب ديفيد عام 1978، اغتيل السادات في السادس من تشرين الأوَّل عام 1981، للمزيد ينظر: شاكر ضيدان صابر الموسوي، الرئيس المصري محمد أنوار السادات دراسة في سياسته الداخِلِيَّة 1970 – 1981، أطروحة دكتوراه، كُلِّيَّة الآداب، جامعة البصرة، 2009 .

(23) فيصل بن عبد العزيز ال سعود: ولد في الخامس من اذار عام 1906 في مدينة الرياض نشا نشأة دينية شارك مع الده عبد العزيز في توحيد المملكة بعد وفاة والده اصبح فيصل وليا للعهد في التاسع من تشرين الثاني عام 1953 وفي عام 1964 تولى الحكم في المملكة العربية السعودية عرف بعلاقاته القوية مع الولايات المتحدة الامريكية اغتيل فصيل بن عبد الغزيز في اذار عام 1975 ، للمزيد ينظر: محد حرب ، الملك فيصل بن عبد العزيز، ترجمة احمد حطيط ، دار الفكر اللبناني ،1991 .

(24)علاء فاضل احمد العامري، ازمة النفط عام 1973 في الصحافة اليابانِيَّة . . .، ص157 – 158.

(25) Cit , P. 211. . William R Nester, Op

(26) Yasumasa Kuroda, The Oil Crisis and Japans New Middle East Policy1973, Annals of Japan Association of Middle East, Vol. 1, 1986, P P.180-181.

(27) Atsushi Yamakoshi, Op . Cit , P.22.

(28) زينتارو كوسوكا: ولد السابع والعشرين من كانون الثاني عام 1912 من عائلة تمتهن السياسية، تخرج من جامعة طوكيو للتجارة انضم بعدها إلى الحزب الديمقراطي، في عام 1946 انتخب عضوا في مجلس النواب الياباني، شغل عدة مناصب وزارية منها منصب وزير العدل في عهد شجيرو يوشيدا، كما شغل منصب وزير الخارجِيَّة من التاسع عشر من تموز عام 1960 إلى الثامن عشر من تموز عام 1962 وفي عام 1970 شغل منصب رئيس لجنة ابحاث الشؤون الخارجِيَّة في الحزب الديمقراطي بعد تأسيس مجلس تطبيع العلاقات الصينِيَّة اليابانِيَّة اختاره تاناكا رئيسا للمجلس في كانون الثاني عام 1974 تولى منصب نائب رئيس الوزراء، في عام 1976 أصبح وزيرا للخارجِيَّة، توفي كوسوكا في السادس والعشرين من تشرين الثاني عام 2000 للمزيد ينظر:

Wolf Mendi, Issues in Japans China, Palgrave Macmillan, London, 1978, P.81.

(29) Shuz Kimura, Japans Middle East Policy Impact of the Oil Crises, Journal Kobe University Law Review, Vol 19, 1986,P.23.

(30) ياسوهيرو ناكسوني: ولد في السابع والعشرين من عام 1918، بعد تخرجه من جامعة طوكيو التحق بوزارة الخارجِيَّة اليابانِيَّة، في عام 1947 أصبح عضوا في مجلس النواب الياباني وفي عام 1967 أصبح وزير للنقل شغل بعدها المدير العام لوكالة الدفاع اليابانِيَّة في وزارة ساتو الثالثة من كانون الثاني

1970 إلى تموز عام 1971، وزارة التجارة الدولية والصناعة 1972-1974 تولى رئاسة الوزراء من عام من تشرين الثاني 1982 – تشرين الثاني 1987. في عام 1988 اس ناكسوني معهد ناكاسوني للسلام في ايار عام 1989 اضطر ناكسوني إلى الاستقالة رسميا من الجزب الديمقراطي اثر قضِيَّة استغلال للنفوذ للمزيد ينظر:

Akio Watanabe, Op. Cit, PP. 271 -303.

(31) Kaoru Sugihara and J A Allan, Op . Cit , P.69.

(32) Ibid, P.70 ; Andrew Gordon, A History of Japans from Tokugawa Times to the Present, Oxford University, New york, 2003, P. 50.

(33) Marius Loan Mitut and Decean Daniel, First Oil Shock Impact on the Japanese Economy, Journal Procardia Economics and Finance, Vol .13, 2012, PP .1043-1045.

(34)وسام هادي عكار ، تطور سياسية اليابان الاقتصادية 1952-1973 دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه، كُلِّيَّة التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، 2014، ص362 .

(35) اتسوسابورو شينا: ولد السادس عشر من كانون الثاني عام 1898، بعد تخرجه من جامعة طوكيو الامبراطورية في عام 1923 التحق بوزارة التجارة ، شغل بعدها منصب وزير الخارجِيَّة من عام 1964 إلى عام 1966 ، كان ابز إنجازاته هي التوقيع على معاهدة السلام مع كوريا الجنوبية عام 1965، توفى شينا في الثلاثين من أيلول عام 1979 ، للمزيد ينظر:

J .A .A Stockwin, Dictionary of Modern . . . , P.69.

(36)علاء فاضل أحمد العامري، الحزب اللّيبرالي الدّيمقراطي ودوره في التّحوّلات السّيَاسِيَّة والاقتِصَادِيَّة والاجتِمَاعِيَّة في اليابان 1955 – 1973، أطروحة دكتوراه ، كُلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 2014. ، ص 237.

(37) Chalmers Johnson, Japan the year of Money Power Politics, Journal Asian Survey, Vol .15,No .1, Jan 1975, P.30.

(38) J .A . A Stockwin, Shifting Alignments in Japanese Party Politics the April 1974 Election for Governor of Kyoto Prefecture, Journal Asian Survey, Vol, No .1, October, 1974, P.50.

(39) ضريح ياسوكوني: هو ضريح أقيم من قبل حكومة الميجي في عام 1869، بالقرب من القصر الامبراطوري في العاصمة اليابانِيَّة طوكيو، لتكريم أرواح الجنود اليابانِيّين الَّذي خدموا الحكومة اليابانِيَّة، بعد الاحتلال الأمريكي لليابان، وصدور الدستور الياباني الَّذي فصل بين الدين والدولة تحوَّل ضريح ياسوكوني إلى مؤسسة خاصَّة، بالرغم من أنَّ الضريح ليس مقبرة إلا أنَّه يكرّم أرواح نحو مليونين

ونصف من الضباط الجنود والمدنيين اليابانِيّين الَّذي ماتوا في الخدمة العسكرِيَّة، لكن الجدل حول مسألة ضريح ياسوكوني بدأ في أواخر عام 1978 عندما قامت إدارة الضريح بتكريم أربعة عشر من مجرمي الحرب اليابانِيّين الَّذين تَمَّ محاكمتكم في المحكمة العسكرِيَّة الدولِيَّة للشرق الأقصى. للمزيد ينظر:

Daiki Shibuchi, The Yaskuni Dispute and the Politics of Indentity in Japan Why all the Fuss?, Journal Asian Survey, Vol .45, No. 2, March and April, 2005, PP.197– 215.

(40) , P. 30. . . . Chalmers Johnson, Japan the year

(41) تاكيو فوكودا : ولد عام 1905، في محافظة غوما درس القانون في جامعة طوكيو الامبراطورية،التحق بعدها بوزارة المالية حيث شغل عدة مناصب وفي عام 1952 انتخب عضو في البرلمان الياباني شغل بعدها منصب وزير الزراعة والغابات ومصائد الاسماك في عهد حكومة كيشي الثانية 1959-1960 ثم وزير للمالية في عهد حكومة ساتو من عام 1965-1966 وعهد تاناكا كاكوي 1973-1974 ثم أصبح نائبا لرئيس الوزراء ورئيسا للتخطيط الاقتصادي بين عامي 1974-1976 تولى فوكودا رئاسة الوزراء من الرابع والعشرين من كانون الأوَّل عام 1976 إلى السابع من كانون الأوَّل عام 1978 توفي فوكودا في عام 1995 للمزيد ينظر:

William D. Hoover, Historical Dictionary of Japan, Row man and Littlefield, New York, 2019, P.461.

(42) Mikiso Hane, Eastern Phoenix Japan Since 1945, Routledge Taylor and Francis Group, New york, 2018, P.51.

(43) سحر عباس عبد الحسن الجبار، تطَوُّر الأوضاع العامة في ايابان 1972-1989، اطروحة دكتوراه، كُلِّيَّة التَّربِيَة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، 2016، ص157 – 158.

(44) , P.31. . . . Chalmers Johnson, Japan the year

(45) Hans H Baerwald, The Tanabata House of Councilors Election in Japan, Journal Asian Survey, Vol. 14, No .10, October, 1974, P.901.

(46) سحر عباس عبد الحسن الجبار، المصدر السابق، ص157 – 158.

(47) بونجي شونجي: هي مجلة شهرية يابانية مقرها في العاصمة اليابانِيَّة طوكيو ، تأسست في عام 1923 وتعد واحدة من المجلات الادبية اليابانِيَّة المعروفة ، وكانت ملتقي للعديد من الكتاب اليابانيين المعاصرين لنشر مقالاتهم وأعمالهم الادبية. للمزيد ينظر:

J. Scott Miller ,The Ato Z of Modern Japanese Literature and Theater ,Maryland , 2009,P. 13 .

(48) , P. 31. . . . Chalmers Johnson, Japan the year

(49) بعد استقالة تاناكا كاكوي من رئاسة الوزراء، اتُّهِمَ في تلقِّي رشوة لشركة لوكهيد للطائرات الأمريكِيَّة وتَمَّ اعتقاله في تموز عام 1976، واضطُرَّ للاستقالة من عضويَّة الحزب الديمقراطي الليبرالي، وبعد سلسلة من المحاكمات أدين تاناكا في الثاني عشر من تشرين الأوَّل عام 1983، وحكم عليه بالسجن لمُدَّةِ أربعة أعوام، للمزيد ينظر:

Chalmers Johnson, Tanaka Kakuei Structuras Corruption and the Advnt of Machine Politics in Japan, Journal of Japanese Studies, Vol .12, No. 1, Winter, 1986, PP. 1 – 28.

(50) , P.32. . . . Chalmers Johnson, Japan the year

(51) Mikiso Hane, Op .Cit, P.52.

قائمة المصادر والمراجع

أوَّلاً: الرسائل والأطروحات الجامعية:

أ. باللغة الإنكليزية:

- Atsushi Yamakoshi, A study on Japans Faction to the 1973 Oil Crisis, Thesis oh Master, University of British Columbia, 1986.

ب. باللغة العربية:

- بلال ياسين محمد الكساسبة، العلاقات اليابانِيَّة – الصينِيَّة منذ تطبيع العلاقات 1972-2010، رسالة ماجستير، كُلِّيَّة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، 2012.
- جبار درويش جاسم ال بطيخ الشمري ، العلاقات السياسية المصرية – السورية 1966-1981 ، اطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، 2009.
- سحر عباس عبد الحسن الجبار، تطَوُّر الأوضاع العامة في ايابان 1972-1989، اطروحة دكتوراه، كُلِّيَّة التَّربِيَة للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، 2016.
- سلام فاضل حسّون المسعودي، هنري كيسنجر ودوره في سياسة الانفتاح الأمريكي على الصّين 1969 – 1987، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كُلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 2012.
- شاكر ضيدان صابر الموسوي، الرئيس المصري محمد أنوار السادات دراسة في سياسته الداخِلِيَّة 1970 – 1981، أطروحة دكتوراه، كُلِّيَّة الآداب، جامعة البصرة، 2009 .
- شيماء مسج سبكة الزيادي، النفط العربي الخليجي في سياسِيَّة الولايات المتحدة الأمرِيكِيَّة 1973-1980، رسالة ماجستير، كُلِّيَّة التَّربِيَة للبنات، جامعة بغداد، 2013.
- علاء فاضل أحمد العامري، الحزب اللّيبرالي الدّيمقراطي ودوره في التّحوّلات السِّيَاسِيَّة والاقتِصَادِيَّة والاجتِمَاعِيَّة في اليابان 1955 – 1973، أطروحة دكتوراه ، كُلِّيَّة الآداب، جامعة بغداد، 2014.

ثانيًا: الكتب:

أ: الكتب الأجنبيَّة:

- Akio Watanabe, the prime ministers of postwar Japan 1945-1995, translation Robert D. Eldridge, Lexington Books, New york, 2016 .
- Akitoshi Miyashita and Yoichiro Sato, Japanese Foreign Policy in Asia and the Pacific, Palgrave Macmillan, New york, 1992.
- Andrew Gordon, A History of Japans from Tokugawa Times to the Present, Oxford University, New york, 2003.
- Harris M. Lentz, Heads of States and Governments A Worldwide Encyclopedia of Over 2300 Leaders, 1945 through 1992, 2nd ed, New York: Roullcdge, 2013.
- J .A .A Stockwin, Dictionary of Modern Politics of Japan, Rutledge, New York, 2000.
- .J. Scott Miller ,The Ato Z of Modern Japanese Literature and Theater ,Maryland , 2009
- James Babb, Tanaka the making of postwar Japan, Pearson Education Limited, England, 2000.
- Mikiso Hane, Eastern Phoenix Japan Since 1945, Routledge Taylor and Francis Group, New york, 2018.
- William D. Hoover, Historical Dictionary of Japan, Row man and Littlefield, New York, 2019.
- William R Nester, Japan and the Third World Patterns Power Prospect, Palgrave Macmillan, New York, 1992.
- Wolf Mendi, Issues in Japans China, Palgrave Macmillan, London, 1978.

ب: الكتب العربية:

- حسن نافعة، مصر والصراع العربي- الإسرائيلي من الصراع المحتوم- إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986 .
- سنان صادق حسن الزيدي، العراق واليابان دراسة تاريخِيَّة في علاقاتهما المعاصرة 1968 – 1979، مكتب أحمد الدباغ للخدمات الطباعيَّة، بغداد، 2017.
- طارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947- 1982، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983.
- عبد الرزاق محمد اسود ، الموسوعة الفلسطينية ، المجلد الثالث ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات.
- علاء فاضل أحمد العامري، أزمة النفط عام 1973 في الصحافة اليابانِيَّة صحيفة ديلي يوميوري نموذجًا، بحث منشور ضمن كتاب أضواء على أرض الشمس، مشروع آشور بانيبال للكتاب، بغداد، 2018.
- محد حرب ، الملك فيصل بن عبد العزيز، ترجمة احمد حطيط ، دار الفكر اللبناني ،1991 .
- محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العرَبِيَّة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1979.

ثالثا: البحوث والدراسات

- Chalmers Johnson, Japan the year of Money Power Politics, Journal Asian Survey, Vol .15,No .1, Jan 1975.
- Chalmers Johnson, Tanaka Kakuei Structuras Corruption and the Advnt of Machine Politics in Japan, Journal of Japanese Studies, Vol .12, No. 1, Winter, 1986.

- Erika Tominaga, Japans Middle East Policy1972 -1974 Resources Diplomacy Pro American Policy and New Left, Journal Diplomacy and, Vol .28, No .4, 2017.
- Hans H Baerwald, The Tanabata House of Councilors Election in Japan, Journal Asian Survey, Vol. 14, No .10, October, 1974.
- J .A . A Stockwin, Shifting Alignments in Japanese Party Politics the April 1974 Election for Governor of Kyoto Prefecture, Journal Asian Survey, Vol, No .1, October, 1974.
- Kaoru Sugihara and J A Allan, Japans in the Contemporary Middle East, Rutledge, London and New york, 1993.
- Kunio Katakara, Narrow options for apro Arab Shift Japan Reponses to the Arab Oil Strategy in 1973, Annals of Japan Association of Middle East, Vol. 1, 1986.
- Marius Loan Mitut and Decean Daniel, First Oil Shock Impact on the Japanese Economy, Journal Procardia Economics and Finance, Vol .13, 2012.
- Shuz Kimura, Japans Middle East Policy Impact of the Oil Crises, Journal Kobe University Law Review, Vol 19, 1986.
- Wythe E Braden, Anatomy of Failure Japan U S S R Negotiations on Siberian Oil ,Vol .5 No. 1 Winter, 1981. Developments, The Fletcher Forum
- Yasumasa Kuroda, The Oil Crisis and Japans New Middle East Policy1973, Annals of Japan Association of Middle East, Vol. 1, 1986.
- Daiki Shibuchi, The Yaskuni Dispute and the Politics of Indentity in Japan Why all the Fuss?, Journal Asian Survey, Vol .45, No. 2, March and April, 2005.